بالمعنى الثاني ايضا ليست من الموجهات وان الممكنة خارجة عن القضايا اذ لم يقع فيها حكم قوله وجودية الخ سميت وجودية لوجود النسبة او سلبها بالفعل وسميت لادائمة لتقييدها باللادوام وهكذا في الوجودية الضرورية قوله قد يكون موافقا الخ مما ينبغي ان تعلمه في هذا المقام ان نسبة المحمول الى الموضوع لابد لها في نفس الامر من كيفية تتكيف بها كالضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام ثم اذا استحضر الذهن تلك النسبة فهو يكيفها اما بعين تلك الكيفية التي في نفس الامر واما باخرى واذا عبر بلفظ يدل عليها فهو انما يعتبر الكيفية التي حكم بها ذهنه لان الالفاظ انما هي بازاء المعاني المعقولة ولذا يقال ان للشيء وجودا في الاعيان ووجودا في الاذهان ووجودا في العبارة فالثابت من الكيفيات في نفس الامر يسمى مادة القضية وعنصرها والمعقول في الذهن في القضية العقلية والملفوظ في القضية اللفظية يسمى جهة القضية وما في الاذهان والعبارات لا يجب ان يطابق ما في نفس الامر فجاز ان تكون جهة القضية مخالفة لمادتها فتكون كاذبة او موافقة فتكون صادقة كما اذا تعقلنا ان نسبة الحيوانية الى الانسان امكان وقلنا كل انسان حيوان بالامكان فجهة القضية الامكان ومادتها الضرورة اولا ترى الى الفيلسوف القائل بقدم العالم كيف جعل نسبة الوجود اليه الضرورة مع ان المادة الامكان الخاص المباين للضرورة قال السعد فان قلت ـــــ مادة النسبة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر والجهة هي اللفظ الدال عليها اي على الكيفية الثابتة في نفس الامر المسماة بالمادة او حكم العقل بها فالجهة ليست الا اللفظ الذي هو مفهوم مادة القضية او اعتقاد الذهن ان نسبة القضية انما هي الكيفية التي هي مادة القضية وهذا معنى المطابقة واذا قلنا الانسان حيوان بالامكان فالامكان ليس جهة اذ لا يصدق عليه انه اللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر التي هي الضرورة قلت ـــــ ظاهر العبارة يشعر بما ذكرت ولكن المراد ان الجهة هي اللفظ الذي يفهم منه ان الكيفية الثابتة في نفس الامر هي هذه سواء كان ذلك حقا او باطلا اذ مدلول اللفظ لا يجب ان يكون حقا واقعا في نفس الامر مثلا قولنا كل انسان حيوان بالامكان يفهم ان كيفية تلك النسبة هي الامكان لكن ليس الامر كذلك فالضمير في قوله يعني الكاتبي اللفظ الدال عليها عايد الى مطلق الكيفية الثابتة في نفس الامر سواء كان بحسب الواقع وتسمى مادة او بحسب الاعتقاد فقط لا الى الكيفية التي هي المادة وكذا الكلام في حكم العقل بها فافهم قال فهذا منشا النزاع في انه هل يصح عدم مطابقة الجهة للمادة ام لا هذا على راي المتاخرين واما على اصطلاح القدما فالمادة هي كيفية النسبة الايجابية بالوجوب او بالامكان او بالامتناع والجهة هي اللفظ الدال على ما اعتبره المعتبر كيفية لتلك النسبة سواء كانت هي عين المادة او اعم منها او اخص او مباينا فالجهة على هذا قد تخالف المادة في القضية الصادقة ايضا كقولنا الانسان حيوان بالامكان العام فالمادة هي الوجوب والجهة امر اعم منه ولما كان اصطلاح القدما غير وافٍ بتفاصيل القضايا عدل عنه المتاخرون انتهى وقوله فالضمير عايد على مطلق الكيفية في قول الكاتبي وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية يقال مثله في قول المص ويسمى اللفظ الدال عليها جهة قوله الضرورة اللاحقة

تنبيه للشيء وجود في الاعيان ووجود في الاذهان ووجود في العبارة

فصل الضرورة قسمان سابقة ولاحقة

اشار

اشار بذلك الى ان الضرورة قسمان سابقة ولاحقة اما السابقة فهي الحاصلة من جهة الموضوع او وصفه او امر خارج كالوقت وهي المتقدمة في كلامه واما اللاحقة فهي الحاصلة من جهة المحمول وهذه لا عبرة بها لانه معلوم ان الشيء ما دام متصفا بشيء فهو متصف به وما دام متسلبا عنه فهو متسلب عنه من غير حاجة الى تقييده بذلك قال ابن مرزوق قال الفخر ومن البله المتقلين من يقول زيد يمشي ما دام يمشي من ايضاح الواضح وهو لا يليق ذكره بالعقلا وايداعه الكتب لانه عبث وليس المقصود منه تعريف ان الامر كذلك بل شيء اخر وهو ان الاشتباه قد ياتي في شيء هل هو ضروري الثبوت ام لا فبعض يثبته بحسب الضرورة السابقة وبعض ينفيه بحسب اللاحقة فيشتد النزاع والفارق بالفرق بينهما لا يشتبه عليه وقاله اذا اقام البرهان على ان العالم ليس بواجب الوجود بل ممكن لذاته فيقول المعترض العالم حال وجوده واجب الوجود والا جاز عدمه حال وجوده وهو محال وحال عدمه واجب العدم والا جاز وجوده ايضا حال عدمه وهو محال فمتى يكون ممكنا فالجواب ان ما نفيناه من الوجوب هو السابق على الوجود وما اثبتوه هو المتاخر ولا منافاة بينهما ولولا العلم بالفرق بينهما لم تنحل هذه العقدة انتهى والى هذا اشار المص بقوله لانها عندهم اما مستحيلة الوجود الخ وحاصله ان الغلط انما اتاهم من حيث تقديرهم الوجود حالة العدم والعدم حالة الوجود فلما لم يجدوه ممكنا حكموا بثبوت الضرورة ونفي الامكان وهذا خطا صراح اذ المراد ان الوجود مثلا للعالم يقدر بدل العدم لا حالته والعدم بدل الوجود لا حالته فاجتماع الوجود والعدم مستحيل وثبوت احدهما لا بعينه واجب وكل منهما في نفسه جائز فثبوت احدهما لا بعينه بدل الاخر جائز قوله وانما يقابله الخ الضمير للجواز الثاني يقابله الوجوب الذاتي ويقابله ايضا الامتناع الذاتي واما الوجوب الوضعي اللاحق فلا يقابله بل يجامعه قوله وهو ما لو قدر الخ اي الجواز العقلي على ما توهموا هو الذي لو قدر الخ وقوله كان ممكنا لا امتناع فيه هو جواب لو والجملة الشرطية صلة ما وقوله فقد قلبتم معنى الجواز الخ تابع لقوله وليس معنى جواز العقلي الخ اي ليس معناه ما ذكرتم فقد قلبتم معناه قوله وانما ينافيه اي الافتقار الوجوب الذاتي المطلق كوجود المولى تعالى فان وجوده لا يتقيد بزمان بل هو مطلق بخلاف وجود العالم قوله ويحققها الافتقار قوله ضروريا دائما لفظ الدائم توكيد قوله مواد القضايا كلها منحصرة الخ يعني ان كل قضية كانت مشتملة على نسبة تكون اذا قيست الى الخارج واجبة نحو الانسان حيوان او جائزة نحو الانسان كاتب او ممتنعة نحو الانسان حجر ثم المعقولة او الملفوظة في القضية تسمى جهة سواء كانت هي عين الاولى نحو الانسان حيوان بالضرورة او اعم منها نحو الانسان حيوان بالامكان العام او بالاطلاق او دائما او اخص منها نحو الانسان قائم بالاطلاق او مباينة لها نحو الانسان حيوان بالامكان الخاص او حجر بالضرورة ثم القضية اذا صدقت نسبتها واجبة هي من حيث ان الوجوب يراد فالضرورة تسمى ضرورية ومن حيث ان الوجوب مستلزم للدوام تسمى دائمة ومن حيث انه مستلزم للوقوع لا محالة تسمى مطلقة ومن حيث ان نسبته ليست مستحيلة تسمى ممكنة عامة والقضية ان صدقت

فصل في تفريع المواد الاربع ووجه تفريع المواد الاربع

Copyright © King Saud University